مع إغلاق السوق غداً.. وترفع وزني الصين والسعودية

«فوتسي» يخفض وزن بورصة الكويت.. وخروج 25 مليون دولار

أحمد مغربي

قالت مصادر استثمارية لـ«الأنباء» إن مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة أجرى تحديثات وتعديلات طفيفة لأوزان بعض الدول نتج عنها تخفيض وزن بورصة الكويت إلى 0,71٪ وهو ما سينتج عنه خروج أموال بقيمة 25 مليون دولار عند إغلاق جلسة غد الخميس.

وذكرت المصادر أن فوتسي للأسواق الناشئة قام بزيادة وزني السعودية إلى 0,5٪ والصين إلى 1,4٪ فقط ضمن مؤشراتها.

وكان «فوتسي راسل» قد قرر في مارس الماضي، تقسيم المرحلة، التي تمثل 25٪ من وزن السوق في مؤشرها إلى شريحتين، الأولى 25٪ من المرحلة وتم تنفيذها في مارس الماضي، والثانية 75٪ وسيتم تنفيذها خلال يونيو الجاري.

وكان من المفترض تنفيذ المرحلة كاملة في مارس الماضي، إلا أن «فوتسي راسل» قد قسمها إلى شريحتين بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا.

ويعتبر مؤشر فوتسي راسل أول من قام بإعادة تصنيف الكويت كسوق ثانوية ناشئة في سبتمبر 2017 ونفذ ذلك على مرحلتين في سبتمبر وديسمبر من عام 2018. وقدر حجم الأموال غير النشطة التي تم تدفقها جراء إضافة الكويت إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة بقيمة تراوحت بين 950 مليون دولار و1,1 مليار دولار، كما تلقت الكويت نحو 300 مليون دولار إضافية في مارس 2019 من التدفقات غير النشطة المرتبطة بمؤشر فوتسي بسبب إلغاء سقف ملكية الأجانب في البنوك الكويتية.

وبعد انضمام بورصة الكويت إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة، أعلنت ستاندرد آند بورز عن عزمها ترقية الكويت في ديسمبر 2018، لتدخل البورصة الكويتية إلى المؤشرات الرئيسية العالمية بتصنيف الأسواق الناشئة في سبتمبر 2019.

تلقى طلباً من اللجنة التشريعية بمجلس الأمة

«اتحاد العقاريين» يجتمع غداً لتدارس القانون العقاري الجديد والرد عليه

■ الغانم لـ«الأنباء»: الاتحاد لا يعمل لصالح العقاريين وحدهم وإنما يسعى لخدمة المستأجرين الكويتيين والوافدين

طارق عرابي

يعقد مجلس ادارة اتحاد العقاريين اجتماعا صباح غد بحضور رئيس مجلس الادارة توفيق الجراح وأعضاء مجلس الادارة، وذلك للنظر في الطلب الذي تلقاه الاتحاد من قبل اللجنة التشريعية بمجلس الامة، والخاص بتدارس بعض مواد القانون العقاري المطروح حاليا على المجلس وإبداء الرأي فيه، على ان يتم الرد على طلب اللجنة التشريعية في بحر الاسبوع المقبل، وذلك ليتسنى لها استكمال دورها في إعداد مشروع القانون قبل رفعه إلى مجلس الوزراء لإقراره.

قيس الغانم

في هذا الخصوص، أعرب أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم، عن شكره وتقديره لرئيس وأعضاء مجلس الامة على الكتاب الذي تلقاه الاتحاد ممهورا بتوقيع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم، والذي يتضمن استفسارا حول بعض جوانب مشروع القانون العقاري الجديد المطروح على المجلس والذي تجري حاليا مدارسته واستشراف آراء العديد من الجهات ذات العلاقة، سواء من الناحية القانونية أو التشريعية أو العقارية.

وأضاف الغانم، في تصريح خاص لـ«الأنباء»، أن اتحاد العقاريين يعتبر بمنزلة تجمع يخدم ملاك العقار بمختلف أنواعهم، ويسعى للوصول بهم إلى بر الامان، وبالتالي فمن المهم جدا أن يكون له رأي في نشأة أي قانون يتعلق بالعقار وملاكه، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الاتحاد لا يعمل لصالح العقاريين وحدهم، وإنما يسعى لخدمة المستأجرين من المواطنين والمقيمين على حد سواء.

على ملاك العقارات الاستثمارية والسكنية النظر بجانب إنساني للمتضررين

وتابع الغانم قائلا «يلعب اتحاد العقاريين دورا مكملا لتوجهات أعضاء اللجنة التشريعية بمجلس الامة، أو حتى الاعضاء الذين تقدموا بمقترحات لقوانين تصب في صالح العقار الكويتي، كما نسعى لتخفيف الضرر قدر الامكان على كل من المستأجر والوافد، خاصة أن الضرر الذي تسببت فيه جائحة فيروس كورونا، طال عددا من ملاك العقارات المدينين للبنوك، إلى جانب عدد من الوافدين الذين أنهيت خدماتهم أو خفضت رواتبهم».

وحث الغانم ملاك العقارات الاستثمارية والسكنية إلى النظر بجانب إنساني بحت لأولئك المتضررين من الكويتيين أو الوافدين والتعاطف معهم، خاصة أن الكويت عرفت بأنها بلد الانسانية، كما عرف أميرها في الخارج بأنه امير الانسانية، وشعبها بأنه شعب الانسانية، بدليل الاعمال الانسانية والخيرية التي انتشرت وبكثرة خلال جائحة كورونا في جميع أنحاء البلاد.

خلال الجلستين الأخيرتين

586 مليون دينار مكاسب سوقية للبورصة بعد هدوء عاصفة التوزيعات

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت نشاطها الإيجابي بعد هدوء عاصفة توزيعات البنوك، حيث حققت مكاسب سوقية امس تقدر بنحو 325 مليون دينار ليصل إجمالي المكاسب في آخر جلستين 586 مليون دينار، لترتفع القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى 28,796 مليار دينار من 28,471 مليارا أول من أمس.

ويلاحظ عودة الثقة تدريجيا للسوق من خلال عودة الإقبال على الأسهم البنكية بعد ان شهدت تراجعات لافتة منذ منتصف الأسبوع الماضي حتى جلسة افتتاح الأسبوع الحالي التي كانت الأكثر خسارة لمؤشرات ومتغيرات السوق، وذلك على إثر قرار عدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنوك الصادر من اتحاد المصارف أثناء تداولات الأربعاء الماضي، وهو القرار الذي ترتب عليه إلغاء جلسة التداولات المذكورة من قبل هيئة أسواق المال.

وبدا جليا ان السوق تجاوز تداعيات أزمة التوزيع خاصة بعد تأكيد البنوك على انها لن تتخذ قرارات بشأن التوزيعات إلا بعد انتهاء السنة المالية.

واستمرت عمليات الشراء الانتقائية على الأسهم القيادية في جلسة امس، وذلك لليوم الثاني على التوالي، حيث حظيت 4 بنوك هي «بيتك» و«الوطني» و«KIB» و«أهلي متحد» بـ 56,8٪ من السيولة بواقع 18,6 مليون دينار من إجمالي السيولة.

يذكر ان السيولة ارتفعت في جلسة تعاملات امس بنسبة 22٪، إذ بلغت 32,7 مليون دينار ارتفاعا من 26,8 مليون دينار اول من أمس.

وحققت مؤشرات السوق ارتفاعا جماعيا بنهاية جلسة امس لليوم الثاني على التوالي، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,6٪ محققا 84,7 نقطة مكاسب ليصل إلى 5494 نقطة.
- حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا بنسبة 0,03٪ من خلال إضافة 1,4 نقطة للمكاسب السابقة ليصل إلى 4187 نقطة.
- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,1٪ محققا 57 نقطة مكاسب ليصل إلى 5054 نقطة.

60 مليار دولار خسائر السياحة في الخليج بسبب «كورونا»

توقعت رئيسة شركة HVS للاستشارات الفندقية في الشرق الأوسط هلا شوفاني تعافي قطاع السياحة في منطقة الخليج خلال عام 2023.

وأضافت شوفاني، في حدثها مع «العربية»، أن حجم النمو في قطاع السياحة والسفر بالخليج كان حوالي 10٪ خلال الخمس سنوات الماضية، وعلى هذا الأساس كانت التوقعات تشير إلى أن كامل الإنفاق على السفر والسياحة بمنطقة الخليج كانت ستصل إلى 110 مليارات دولار.

وتوقعت أن تصل حجم أضرار القطاع بما يتراوح بين 50 و60 مليار دولار، منها 10 إلى 15 مليار دولار بقطاع الفنادق.

وقالت شوفاني إن السياحة المحلية ستلعب دورا أساسيا في عودة الحركة السياحية، متوقعة أن تكون السعودية الرابح الأكبر بالنسبة للسياحة المحلية.

ورأت أن سياحة العمل والمؤتمرات ستكون الأضعف في مرحلة التعافي، فيما ستكون السياحة الترفيهية والشاطئية الأكثر جاذبية.

خلال شهر أبريل الماضي بارتفاع شهري 11٪.. لتخالف التوجه الخليجي بالبيع خلال الفترة الحالية لمواجهة تداعيات «كورونا»

4,4 مليارات دولار قفزة بحيازة الكويت من السندات الأميركية

■ السعودية بالصدارة خليجياً باستحواذها على 125,2 مليار دولار سندات.. والكويت ثانياً

■ اليابان أكبر الحائزين السندات الأميركية بإجمالي حيازة 1,26 تريليون دولار

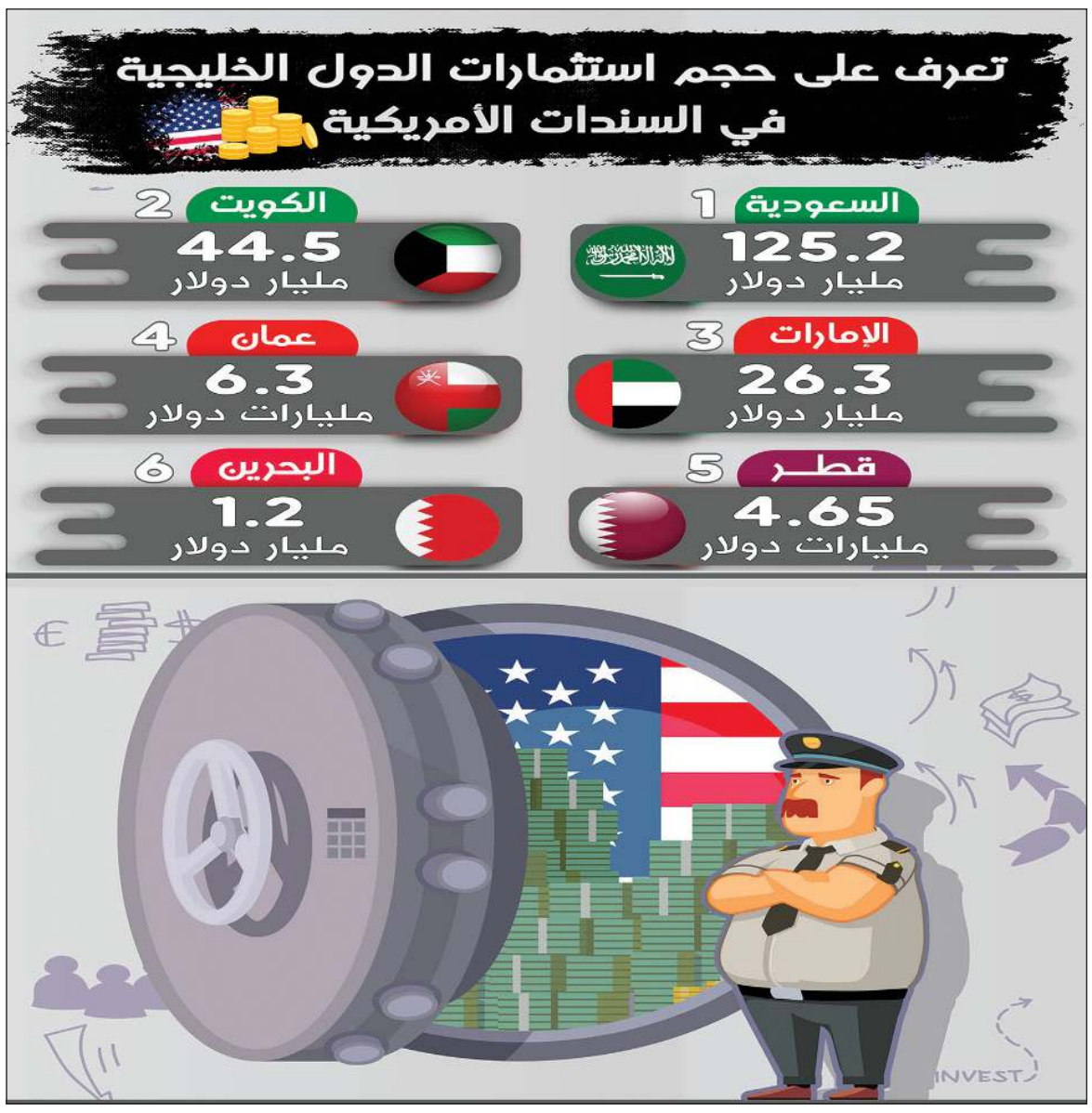

علاء مجيد

رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزانة الاميركية خلال شهر ابريل الماضي بنسبة 11٪ على أساس شهري بمقدار 4,4 مليارات دولار، وتأتي هذه الزيادة بالمخالفة لأغلب دول الخليج التي خفضت من حيازتها للسندات الأميركية بسبب تفشي جائحة كورونا التي أثرت على بورصات العالم كافة.

وبحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة الخزانة الاميركية بلغت قيمة حيازة الكويت من السندات 44,5 مليار دولار مرتفعة عن مستويات مارس الماضي البالغة 40,1 مليار دولار. وعلى الأساس السنوي فقد رفعت أيضا الكويت حيازتها من سندات الخزانة الأميركية بنسبة 10,7٪ علما بأنها كانت تبلغ 40,2 مليار دولار في ابريل 2019.

وتنوع الكويت من محفظة السندات الاميركية ما بين سندات قصيرة الأجل بقيمة 8,17 مليارات دولار فيما تبقى النسبة الأكبر من السندات طويلة الاجل بقيمة 36,33 مليار دولار.

وحافظت الكويت على المركز الثاني عربيا بعد السعودية التي احتلت المركز الاول عربيا باستحواذها على سندات أميركية بقيمة 125,2 مليار دولار، وحلت الإمارات ثالثا بقيمة 26,28 مليار دولار.

وخالفت استراتيجية الكويت الاستثمارية معظم دول الخليج، حيث انخفضت استثمارات الإمارات إلى 26,28 مليار دولار منها 16,85 مليار دولار سندات طويلة الاجل و9,42 مليارات دولار سندات قصيرة الأجل، كما تراجعت أيضا استثمارات قطر في مارس الماضي لتصل إلى 4,65 مليارات دولار وجميعها سندات طويلة الأجل، بينما بلغت استثمارات عمان بقيمة 6,31 مليارات دولار منها 6,01 مليارات دولار طويلة الاجل و303 ملايين دولار قصيرة الاجل. كما بلغت استثمارات البحرين من السندات الأميركية 1,22 مليار دولار منها 92 مليون دولار سندات طويلة الاجل و1,12 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

اليابان بالصدارة عالمياً

وعلى المستوى العالمي، حافظت اليابان للشهر الحادي عشر على التوالي على المركز الاول بالاستحواذ على سندات أميركية بقيمة 1,26 تريليون دولار منخفضة عن مستويات مارس الماضي البالغة 1,27 تريليون دولار.

كما جاءت الصين في المركز الثاني بعد اليابان بـ 1,07 تريليون دولار منخفضة عن مستويات مارس الماضي البالغة 1,08 تريليون دولار، وثالثا جاءت المملكة المتحدة بـ 368,5 مليار دولار منخفضة عن مستويات مارس الماضي البالغة 395,3 مليار دولار، وحلت ايرلندا رابعا بقيمة 300,2 مليار مرتفعة عن مستويات مارس البالغة 271,5 مليار دولار وحلت لوكسمبورغ في المركز الخامس متقدمة مركزا عن الشهر السابق بـ 265,5 مليار دولار مرتفعة أيضا عن مستويات شهر مارس الماضي البالغة 246,1 مليار دولار. وتراجعت البرازيل مركزا عن الشهر السابق بحلولها في المرتبة السادسة بقيمة 259,5 مليار دولار منخفضة عن مستويات شهر مارس الماضي البالغة 264,4 مليار دولار.

وبصفة عامة فقد بلغ حجم سندات الخزانة الأميركية بنهاية مارس الماضي 6,76 تريليونات دولار مقارنة بـ 6,43 تريليونات دولار في الشهر المناظر من 2019، أي بارتفاع سنوي يبلغ 331,7 مليار دولار بنسبة 5,1٪. بينما تراجعت حيازة الأجانب من السندات الأميركية خلال شهر ابريل الماضي لتبلغ 6,76 تريليونات دولار مقابل 6,81 تريليونات دولار في شهر مارس الماضي.